International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 39 العدد
Part 1 المجلد
ISTJ

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

Received	2026/06/22	تم استلام الورقة العلمية في
Accepted	2026/07/13	تم قبول الورقة العلمية في
Published	2026/07/15	تم نشر الورقة العلمية في

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية

"دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة"

***الأمين خليفة الطويل[1]**
كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية
طرابلس – ليبيا

عبدالسلام عبدالله نصية
الاكاديمية الليبية للدراسات العليا
جنزور – ليبيا

*Amintaweel@gmail.com
1- https://orcid.org/0009-0003-2278-7545

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى التزام شركة ليبيا نفط المشتركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، واستكشاف العلاقة بين هذه المبادئ وجودة التقارير المالية من وجهة نظر عينة من العاملين .واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة؛ إذ وُزعت (40)استبانة، واستُردت(36) ، واستُبعدت واحدة لعدم استيفائها الشروط، فأصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل .(35) وأظهرت البيانات المنشورة أن المتوسط الحسابي لمحور الالتزام بمبادئ الحوكمة بلغ(3.771) ، بينما بلغ المتوسط المعاد احتسابه لمحور جودة التقارير المالية (3.923) استناداً إلى التكرارات المنشورة في جدول المحور الثاني . وتشير هذه المتوسطات إلى اتجاه آراء أفراد العينة نحو الموافقة على العبارات الواردة بالمحورين، ولا تمثل بمفردها دليلاً مباشراً على تحقق التطبيق المؤسسي أو وجود أثر سببي .ويتطلب استكمال الاختبارات الاستدلالية إعادة احتساب الانحراف المعياري للدرجات المركبة واختبار (T) من قاعدة البيانات الأصلية، كما يتطلب تحليل محور شفافية التقارير المالية توافر استجابات فقراته الثماني؛ إذ لم تُعرض بياناته في النسخة الحالية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، جودة التقارير المالية، مبادي الحوكمة، الإفصاح، الشفافية، ممارسات الحوكمة.

International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 39 العدد
Part 1 المجلد
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
International Science and Technology Journal
ISTJ

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

The Extent of Compliance with and the Impact of Implementing Corporate Governance Principles on the Quality of Financial Reporting

An Applied Study of Libya Oil Joint venture Company

[1]Alameen Khalifa Taweel
College of applied administrative and financial sciences - Tripoli
Amintaweel@gmail.com

[2]Abdulsalam Abdullah Nassiya
Libyan Academy for Postgraduate Studies – Janzour, Libya

Abstract:
This study examines perceived compliance with corporate governance principles at Libya Oil Joint Company and explores the relationship between governance principles and financial reporting quality from the perspective of a staff sample. A descriptive-analytical approach and questionnaire were used. Forty questionnaires were distributed, 36 were returned, one was excluded, and 35 were retained for analysis. The published data show a mean of 3.771 for the governance-compliance axis and a recalculated mean of 3.923 for the financial-reporting-quality axis, based on the frequencies reported in Table 5. These results indicate respondents' agreement with the questionnaire statements; they do not, by themselves, establish actual institutional implementation or a causal effect. Recalculation of inferential statistics requires the original respondent-level data, including composite-score standard deviations. The eight-item transparency axis cannot be analyzed until its response data are supplied.

Keywords: Governance – Financial reporting quality – Governance principles – Disclosure – Transparency – Governance practices.

1- المقدمة

في ظل التطورات المتسارعة والتحديات المتنامية التي يشهدها عالم المال والأعمال على المستوى المحلي والدولي، أصبح مفهوم الحوكمة من أبرز المفاهيم الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، حيث أضحت ممارسات الحوكمة الرشيدة من المحددات

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

الجوهرية التي تعزز من كفاءة الأداء المؤسسي وترسخ مبادئ الشفافية والمساءلة، وضمان استدامة النمو والتطور. ولم تعد الحوكمة خياراً تنظيمياً بل تحولت إلى ضرورة استراتيجية لمواجهة المخاطر، وتعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة.

يُعد المجال المحاسبي من أكثر المجالات تأثراً بتطبيق مبادئ الحوكمة، باعتبار أن المحاسبة هي الأداة الرئيسية التي تُنتج من خلالها المعلومات المالية التي تُبنى عليها قرارات استثمارية وإدارية مهمة.

في هذا السياق، تعتبر الجودة في التقارير المالية أحد أبرز الأهداف التي تسعى الحوكمة إلى تحقيقها، إذ تمثل الوسيلة الرئيسية التي تنقل من خلالها صورة شاملة وموضوعية عن المركز المالي والأداء التشغيلي للمؤسسات وترتبط جودة التقارير المالية، إلى جانب الالتزام بالمعايير المحاسبية والفنية، بمدى نضج منظومة الحوكمة وفاعلية تطبيق مبادئها داخل المؤسسة، بوصفها العامل الحاسم في تعزيز المصداقية والوضوح.

وتزداد أهمية هذه العلاقة في الشركات العاملة في القطاعات الحيوية والاستراتيجية، مثل قطاع النفط، تُعد الشركات النفطية من الكيانات الاقتصادية الكبرى التي تتطلب مستوى عالياً من الدقة نظراً لحجم تعاملاتها وأثرها المباشر على الاقتصاد الوطني، لذلك برزت أهمية دراسة تطبيق هذه الشركات لمبادئ الحوكمة وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية.

2- مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في محدودية المعلومات المنشورة في الدراسة الحالية عن واقع ممارسات الحوكمة داخل شركة ليبيا نفط المشتركة، ومدى انعكاسها على جودة التقارير المالية كما يدركها العاملون في الإدارات ذات الصلة .فعلى الرغم من تناول الأدبيات المحاسبية للعلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية، فإن النتائج التطبيقية لا تقدم حكماً موحداً؛ إذ تتباين بحسب طبيعة المؤسسة وبيئتها التنظيمية وآليات الرقابة والإفصاح فيها .كما أن الدراسة الحالية لا تستند، في نسختها المتاحة، إلى مؤشرات كمية محددة من تقرير ديوان المحاسبة؛ لذلك لا يصح الاستناد إلى التقرير لإثبات وجود قصور دون تحديد سنة التقرير ورقم الصفحة والمؤشر ذي الصلة .وبناءً على ذلك، تركز المشكلة

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

على قياس اتجاهات العاملين في الشركة محل الدراسة بشأن الالتزام بمبادئ الحوكمة وعلاقتها المدركة بجودة التقارير المالية، مع التمييز بين آراء المبحوثين وبين التحقق المستقل من الممارسات الفعلية.

وعليه، يتمثل السؤال الرئيس في :ما طبيعة العلاقة بين مدى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في شركة ليبيا نفط المشتركة من وجهة نظر أفراد العينة؟

من خلال السؤال الرئيسي السابق يمكن صياغة الأسئلة التالية:

س 1: ما مستوى اتجاهات أفراد العينة بشأن مدى التزام شركة ليبيا نفط المشتركة بتطبيق مبادئ الحوكمة؟

س 2 :كيف تقيم عينة الدراسة العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية في الشركة؟

الفجوة البحثية والإضافة العلمية:

تُظهر الدراسات السابقة المعروضة في هذه الورقة اهتماماً بالعلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح وجودة التقارير المالية في بيئات مختلفة، منها سوق فلسطين وسوق الخرطوم ومؤسسات اقتصادية جزائرية .وقد اتفقت بعض الدراسات على الاتجاه الإيجابي للعلاقة، بينما أشارت دراسة قورين قويدر إلى أن قوة العلاقة قد تختلف باختلاف المؤسسة ووجود عوامل أخرى .وتتمثل الفجوة التي تتناولها الدراسة الحالية في محدودية الدراسات التطبيقية المعروضة عن هذه العلاقة في شركة ليبيا نفط المشتركة، بوصفها شركة تعمل في قطاع النفط الليبي، وبالتركيز على آراء العاملين في الإدارات المالية والمراجعة الداخلية وتقنية المعلومات .وتتمثل الإضافة المتوقعة في تقديم قراءة تطبيقية أولية لاتجاهات هذه الفئات بشأن ممارسات الحوكمة وجودة التقارير المالية، وتحديد الجوانب التي تستدعي مزيداً من الفحص، لا في إثبات أثر سببي أو تعميم النتائج على جميع الشركات.

مبررات اختيار الحالة التطبيقية:

اختيرت شركة ليبيا نفط المشتركة لكونها الحالة المؤسسية التي تستهدفها الدراسة، ولارتباط موضوع البحث بوظائف مالية ورقابية وتقنية تتصل بإعداد المعلومات المالية ومراجعتها ونظمها .وتتيح دراسة هذه الإدارات استكشاف وجهات نظر العاملين ذوي الصلة المباشرة

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

بموضوع البحث .ويجب على الباحثين إضافة مسوغ ميداني موثق يبين سبب إتاحة الشركة للبحث أو خصوصية تجربتها، إن وجد، وعدم الاكتفاء بكونها شركة نفطية.

3- فرضيات البحث:

من خلال السؤال الرئيسي السابق وبالنظر للأسئلة الفرعية فأنه تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية.

ومن خلال الفرضية الرئيسية السابقة وبالنظر للأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

1H. تلتزم شركة ليبيا نفط المشتركة بتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل فعال.

2H. إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية .

4- أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن بيانها في آلاتي:

1)بيان مدى تطبيق مبادئ الحوكمة بشركة ليبيا نفط المشتركة.

2)تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه مبادئ حوكمة على جودة التقارير المالية.

3)توضيح العلاقة بين الحوكمة والمبادئ التي تقوم عليها وأثرها على جودة التقارير المالية.

4)تشخيص طبيعة الوضع الراهن لمبادئ الحوكمة في شركة ليبيا نفط المشتركة.

5- أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من خلال تناولها لموضوع أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وهو من المواضيع الحيوية في ظل ما يشهده العالم من تطورات اقتصادية متسارعة، وازدياد الحاجة إلى تعزيز الثقة بين الشركات ويمكن ابراز أهمية البحث من خلال الجوانب التالية:

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة
http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

أ – الأهمية بالنسبة للأدب المحاسبي: تكمن أهمية البحث في إنه تناول موضوعاً معاصراً وحديثاً، لإثراء الأدبيات المحاسبية والحكومية من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية، وخاصة في البيئات الاقتصادية النامية.
ب – الأهمية بالنسبة للمجتمع: يساعد هذا البحث على رفع وعي المؤسسات بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة مما يعزز الثقة بين الشركات والمستثمرين والجهات الرقابية، ويدعم اتخاذ قرارات أكثر فاعلية ومصداقية. كما تنعكس هذه الممارسات إيجاباً على بيئة الأعمال وجودة الأداء المالي، وبالتالي تساهم في دعم الاستقرار والنمو في الاقتصاد الوطني.

6- منهجية البحث:

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال مراجعة الكتب والرسائل والدراسات ذات الصلة، وفي الجانب العملي من خلال استبانة لجمع البيانات الأولية من العاملين في الإدارات ذات الصلة .وتقتصر النتائج المستخلصة من الاستبانة على اتجاهات المستجيبين، ولا تعد بديلاً عن فحص التقارير المالية واللوائح ومحاضر اللجان وسجلات الرقابة.

7- الدراسات السابقة:

من خلال اطلاع الباحثان على الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع الحوكمة بصفة عامة وكذلك أثر الحوكمة على جودة وشفافية التقارير المالية يمكن بيان أهم هذه الدراسات كما يلي:

1. دراسة ماجد أبو حمام (2009) بعنوان "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية" قد اتبع المنهج الوصفي التحليلي حيث كانت أبرز أهداف هذا البحث التعرف على أثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ومن أبرز نتائج البحث ساهم تطبيق قواعد الحوكمة بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح وجودة التقارير المالية.
2. دراسة معتز كبلان (2018) بعنوان" أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي" وقد اتبع المنهج الوصفي

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

التحليلي حيث كانت أبرز أهداف البحث التعرف على أثر الوفاء بمبادئ الحوكمة (حسب منظمة التعاون الاقتصادي) على جودة التقارير المالية ومن أبرز نتائج البحث ثم اثبات أن الالتزام بمبادئ الحوكمة يؤثر إيجابياً على جودة التقارير المالية المنشورة.

3. دراسة (أبو عمري 2018) صالح بعنوان "أثر استخدام مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز جودة التقارير المالية" وقد اتبع المنهج الوصفي التحليلي حيث كانت أبرز أهداف هذا البحث معرفة أثر استخدام مبادئ الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ومن أبرز نتائج البحث تطبيق الحوكمة يحسن جودة التقارير المالية ووجود إطار واضح للحوكمة ضروري لضبط أداء الشركات.

4. دراسة حنان البلوي (2025) بعنوان "أثر قواعد الحوكمة المؤسسية على الإفصاح وجودة التقارير المالية" وقد اتبع المنهج الوصفي التحليلي حيث كانت أبرز أهداف دراسة أثر قواعد حوكمة المؤسسية على الإفصاح وجودة التقارير المالية ومن أبرز نتائج البحث تطبيق قواعد الحوكمة ساهم بشكل ملحوظ في تعزيز مستوى الإفصاح وتحسين جودة التقارير المالية وتطوير ثقافة الحوكمة .

التعقيب التحليلي على الدراسات السابقة:

يتضح من الدراسات السابقة أن استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وأنها تناولت الحوكمة من زاوية الإفصاح وجودة التقارير المالية أو علاقتها بالأداء، وتفيد هذه الدراسات الحالية في ثلاثة جوانب :تحديد المتغيرين الرئيسين وأبعادهما، والاسترشاد بالمنهج الوصفي والاستبانة، وبناء مؤشرات القياس المرتبطة بالرقابة والإفصاح واستقلالية المراجعة .كما تكشف النتائج المتباينة، وبخاصة ما أوردته دراسة قورين قويدر عن ضعف العلاقة في المؤسسة محل الدراسة، عن ضرورة عدم افتراض أن أثر الحوكمة متماثل في جميع البيئات .وبناء على ذلك، تتجه الدراسة الحالية إلى اختبار اتجاهات عينة من العاملين في شركة ليبيا نفط المشتركة، مع الحذر في تفسير النتائج باعتبارها إدراكات للمبحوثين لا قياساً مستقلاً لجودة التقارير المنشورة .وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات المشار إليها في مجالها التطبيقي المحدد، بينما تتفق معها في المنهج العام والاهتمام بالعلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية.

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة
http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

أدبيات حوكمة الشركات

1- المقدمة:

أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية، خصوصاً بعد التغيرات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة والمتمثلة في الأزمات المالية والاقتصادية وما تبعها من انهيارات مالية للعديد من الشركات، وذلك نظراً للتلاعبات والغش المالي والفساد الإداري في بعض الشركات الدولية العملاقة، الأمر الذي دعا إلى إيجاد معايير لأفضل الممارسات والإجراءات في الإدارة والتنظيم والمراقبة والاشراف الفعال على الشركات والالتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة للشركات أو ما يطلق عليها "حوكمة الشركات."

إن تبني مبادئ حوكمة الشركات يسهم في بناء ثقة المستثمرين والمجتمع في بيئة الاعمال، من خلال الالتزام بالقوانين الإفصاح عن المعلومات بشكل عادل وواضح.

وقد اختلفت الآراء الكثيرة على تعريف أو ترجمة الحوكمة، حيث رأى البعض تسميتها بالإدارة الرشيدة أو الإدارة الحكيمة والبعض الأخر يرى سميتها بالتحكم المؤسسي (طالب والمشهداني،2011، 27).

وأدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من القاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين اعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به اعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة وذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركات (سليمان،2006، 12).

ظهرت الحاجة للحوكمة بعد انفجار الأزمة المالية الأسيوية عام 1997 أدى إلى فقد الثقة بين المؤسسات والتشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحوكمة. من المشاكل التي برزت اثناء الأزمة: عمليات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منظمات الأعمال والحوكمة حصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل لعدم إطلاع المساهمين والشركاء على هذه الديون وبالتالي ظهرت أهمية وجود الشفافية في التعامل مع الشركاء ووجود آلية لتحقيق ذلك (حمزة،2022، 15).

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة
http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي , وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة, وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية, فاتجهت إلى أسواق المال, وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية, فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق, ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين, وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية, تم توالت بعد ذلك الازمات, ومن أبرزها أزمة شركتي أنرون وورلد كوم في الولايات المتحدة في عام 2001 وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة (قويدر، 2015، 13).

2- مبادئ حوكمة الشركات:

اهتمت العديد من الجهات والهيئات بالحوكمة مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)وبورصة الأوراق المالية بنيويورك، والمنظمة الدولية للجان أوراق المالية ((IOSCOبالإضافة إلى اهتمام الباحثين والكتاب، لذا فقد تعددت هذه المبادئ واختلفت من جهة أخرى، ولكن اكثرها قبولاً واسبقها صدوراً هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999، التي تم إعادة صياغتها عام 2004(محمد،2011، 48) وهي كما يلي:(سليمان،2006، 18.(

1. ضمان وجود أساس لأطار فعال لحوكمة الشركات:

ينص المبدأ الأول من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات على الآتي " ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع احكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشراقية والتنظيمية والتنفيذية."

ولكي يتم ضمان إطار فعال لحوكمة الشركات فإنه من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في انشاء علاقتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم إطار حوكمة الشركات على عناصر تشريعية

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية وممارسات الاعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها.

2. حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية:

ينص المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة الشركات على الآتي " ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم."

وتتركز حقوق المساهمين في الشركة على موضوعات أساسية مثل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو الوسائل الأخرى للتأثير على تكوين مجلس الإدارة في الموافقة على العمليات الاستثنائية وبعض الموضوعات الأساسية الأخرى كما يحددها قانون الشركات واللوائح الداخلية للشركة، وهناك حقوق إضافية مثل تعيين المراجعين والتعيين المباشر لأعضاء مجلس الإدارة والقدرة على رهن الأسهم والموافقة على توزيعات الأرباح.

3. المعاملة المتساوية للمساهمين:

نص المبدأ الثالث من مبادئ حوكمة الشركات على الآتي " ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم."

أي من المفترض أن يعامل حاملو نفس الفئة من الأسهم معاملة متساوية من حيث الحقوق والحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالأسهم قبل الشراء، وما قد يحدث من تغيرات في حق التصويت، وحماية حقوق أقلية المساهمين من الاستغلال الذي قد يحصل من قبل أغلبية المساهمين لصالح أصحاب النفوذ والسيطرة سواء كان هذا الاستغلال مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك الإفصاح عن اية مصالح لدى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (الطرمان،2006، 31).

4. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

نص المبدأ الرابع من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الآتي" ينبغي على إطار حوكمة لشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركان وأصحاب

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة لشركات السليمة مالياً" (سليمان،2006، 19).

وهذا يعني أن يضمن إطار حوكمة الشركات الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة حسب القانون، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وأن يعمل على تشجيع التعاون بينهم وبين الشركات في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق البقاء والنمو والاستمرار للمشروعات القائمة على أسس سليمة، وأصحاب المصالح هم المصارف والعاملون وحملة السندات والموردين والزبائن (غادر،2012، 20).

5. الإفصاح والشفافية:

نص المبدأ الخامس على الآتي "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحي في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركة ". وهذا يعني أن يتحقق من خلال هذا المبدأ دقة الإفصاح، والتوقيت الملائم للإفصاح، وشمولية الإفصاح، ومراجعة المعلومات المفصح عنها، وتوفير قنوات ملائمة لتوصيل المعلومات للمستخدمين (سليمان،2006، 19).

6. مسؤوليات مجلس الإدارة:

وينص المبدأ السادس والأخير على الآتي" ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين" (سليمان،2006، 19).

ويركز هذا المبدأ على استراتيجية رئاسة الشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومسؤولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين يمكن إيجازها فيما يلي:(أبو مورسي،2008، 31).

-رعاية مجلس الإدارة لمصالح الشركة والمساهمين.

-المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين.

-الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.

-توفير نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

-التأكد من سلامة التقارير المالية والنظم المحاسبية والمالية.

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

-الإشراف على عملية الإفصاح وطرق الإفصاح.

-تكليف عدد كافٍ من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يتوافر فيهم القدرة للحكم الموضوعي على مهام قد يحدث فيها حالات تعارض المصالح المحتملة (مثل التقارير المالية والتعيينات والمكافآت).

-التحديد الدقيق والإفصاح عن الهدف والتشكيل وإجراءات العمل الخاصة بلجان مجلس الإدارة.

-إعطاؤهم وقتاً كافياً لقيامهم بمسؤولياتهم.

المصدر (مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات،2013)

2.3.2أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية:

يشكل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لم تحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات.

فتطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه أن يؤثر على درجة الجودة ما يؤكد على أن الجودة وحوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالأخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح والشفافية هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المالية والمحاسبية، عتلك فإن الأثر المباشر من تطبيق مبادئ الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، وعن اعتمادها كأساس لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد تلك القرارات، ومن أهم دوافع تطبيق مبادئ الحوكمة بالنسبة للشركات هو إعادة الثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنباً لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

وقلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية، لذلك فإن الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي صدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلاً عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحالين والمتوقعين (فاطمة الزهراء،2013:ص82).

3- انعكاسات مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية:

تُعد الحوكمة الرشيدة من العناصر الأساسية التي تؤثر على جودة التقارير المالية في المؤسسات والشركات، ويظهر تأثيرها في جوانب متعددة، سواء من خلال انعكاسات إيجابية تعزز مصداقية المعلومات المالية، أو انعكاسات سلبية قد تنتج عن التطبيق غير المتوازن لمبادئ الحوكمة.

1. الانعكاسات الإيجابية لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية:

عند تطبيق مبادئ الحوكمة هناك العديد من الانعكاسات الإيجابية التي لها أثر على جودة وشفافية التقارير المالية ومن أبرز هذه الانعكاسات الإيجابية للحوكمة على التقارير المالية والتي تعزز الجودة ما يلي:(صليحة، 2022، 78).

- وجود هيكل حوكمي واضح يفرض على المؤسسات الالتزام بالإفصاح عن المعلومات المالية الجوهرية في الوقت المناسب وبأسلوب دقيق، مما يمكّن المستثمرين والمساهمين من فهم الوضع المالي الفعلي للشركة واتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة .
- أن الحوكمة تدعم المساءلة، حيث يحدد كل مسؤول نطاق مسؤولياته ويخضع لرقابة داخلية دقيقة، ما يقلل من فرص الأخطاء والتلاعب في البيانات المالية ويزيد من جودة المعلومات المحاسبية بشكل عام.
- تساهم الحوكمة في تعزيز الثقة بين جميع أطراف السوق، سواء كانوا مستثمرين أو مساهمين أو جهات تنظيمية، من خلال تقديم تقارير مالية دقيقة وموضوعية تعكس الأداء المالي الفعلي للشركة، هذه الثقة تؤدي إلى استقرار الأسواق المالية، وتحفيز حركة التداول، وزيادة حجم الاستثمارات،

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

- دعم عملية التنبؤ بالمخاطر المالية وتحليل القرارات الاستثمارية، وهو ما يجعل المعلومات المالية أداة استراتيجية في التخطيط واتخاذ القرار داخل المؤسسات.
- يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تعزيز استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين، مما يضمن فحصًا محايداً للبيانات المالية ويقلل من تأثير الإدارة على نتائج التدقيق، وبالتالي ترتفع دقة وموضوعية التقارير المالية.
- تساهم الحوكمة في تطوير نظم رقابة داخلية فعّالة تتابع العمليات المالية بشكل مستمر، مما يساعد على اكتشاف الأخطاء والانحرافات مبكراً ويُحسّن جودة المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير.
- تشجع الحوكمة على الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، وهو ما يجعل التقارير المالية أكثر اتساقًا وقابلة للمقارنة، ويعزز مصداقيتها أمام المستثمرين والجهات التنظيمية.
- تقلل الحوكمة من السلوكيات الانتهازية للإدارة من خلال وضع آليات رقابية واضحة، مما يمنع التلاعب بالأرقام المالية ويضمن أن التقارير تعكس الأداء الحقيقي للمؤسسة.
- تساعد الحوكمة في تحسين كفاءة استخدام الموارد داخل المؤسسة، لأن شفافية التقارير المالية تمكّن الإدارة من تقييم الأنشطة بدقة واتخاذ قرارات مالية أكثر فعالية
- تعزز الحوكمة السمعة الجيدة للشركة من خلال تقديم تقارير مالية موثوقة، ما يزيد من ثقة المستثمرين والعملاء ويجعل المؤسسة أكثر قدرة على جذب التمويل والشراكات.
- تساهم الحوكمة في خفض تكلفة رأس المال، إذ إن الشفافية العالية تقلل من المخاطر (perceived)لدى المستثمرين، مما يجعلهم يقدمون التمويل بشروط أفضل للشركة.

– تدعم الحوكمة الاستدامة المالية على المدى الطويل عبر توفير تقارير دقيقة تسمح بالكشف المبكر عن التحديات المالية، وتمكين الإدارة من التخطيط الاستراتيجي السليم لتجنب الأزمات.

2. الانعكاسات السلبية لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية:

برغم من وجود العديد من الانعكاسات الإيجابية لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية إلا أن هناك بعض الانعكاسات السلبية التي تؤثر سلباً على تطبيق الحوكمة ومن أبرز هذه الانعكاسات ما يلي: (صليحة،2022، 80).

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

- قد تظهر بعض الانعكاسات السلبية في حالة التطبيق الجزئي أو غير المتوازن لمبادئ الحوكمة. على سبيل المثال، الإفراط في الإجراءات الرقابية والروتين الإداري المفرط قد يؤدي إلى تباطؤ عملية إعداد التقارير المالية وتقليل مرونتها، مما يؤثر على سرعة تلبية متطلبات السوق والمستثمرين .
- التركيز المفرط على الالتزام الصارم بالقوانين والمعايير قد يقلل من قدرة المؤسسة على تقديم معلومات تحليلية واستشرافية، مما يحد من القيمة العملية للتقارير المالية رغم دقتها.
- أن تطبيق مبادي الحوكمة قد تتسبب في وجود التكاليف المرتفعة المرتبطة بتطبيق متطلبات الحوكمة، مثل إنشاء لجان مستقلة وإجراء تدقيق داخلي شامل، في زيادة العبء المالي على الشركات، خصوصاً الصغيرة والمتوسطة، وهو ما قد يقلل من جدوى التطبيق إذا لم يتم تنظيمه بشكل متوازن.
- إن الإفصاح المفرط عن المعلومات قد يؤدي أحيانًا إلى كشف بيانات استراتيجية للمنافسين، مما يتطلب موازنة دقيقة بين الشفافية وحماية المعلومات الحساسة .

الدراسة العملية:

أداة جمع البيانات:

لتحقيق أهداف البحث ووفق لمنهجية البحث التي تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي فقد تم الاعتماد على صحيفة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة للجانب العملي للبحث، وذلك لاعتباره من الوسائل شائعة الاستعمال في حقل البحث العلمي، يتكون الاستبيان من ثلاثة محاور:

- **المحور الأول:** هدف هذا المحور إلى جمع البيانات لمعرفة مدى التزام شركة ليبيا نفط المشتركة لتطبيق مبادئ الحوكمة، ويتكون هذا المحور من (9) فقرات.
- **المحور الثاني:** هدف هذا المحور إلى جمع البيانات لمعرفة تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية، ويتكون هذا المحور من (10) فقرات.

المحور الثالث :صُمم هذا المحور لقياس العلاقة المدركة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وشفافية التقارير المالية، ويتكون من (8) فقرات .غير أن بيانات استجاباته غير واردة

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة
http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

في جداول التحليل المتاحة، ولذلك لا يمكن عرض نتائجه أو إدخاله في الاختبارات قبل استكمال قاعدة بياناته.

وقد تم استخدام مقياس ليكرث الخماسي (Likert Scale) والذي تتدرج فيه درجات الموافقة من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة، حيث تم إعطاء أوزان لكل درجة موافقة وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1): يبين درجات الموافقة لمقياس ليكرث الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

2- مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف، من العاملين في الإدارات الثلاث ذات الصلة بموضوع البحث، وهي :إدارة المالية، وإدارة المراجعة الداخلية، وإدارة تقنية المعلومات حيث يبلغ عددهم 50 موظف يعملون بهذه الإدارات على مستويات إدارية مختلفة، وتم اختيار عدد 40 موظف كعينة قصدية وقد وزعت (40) استبانة، واستردت(36) ، واستبعدت استبانة واحدة، ليبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (35) استبانة .ولا تتضمن النسخة المتاحة بياناً موثقاً للعدد الكلي للعاملين في الإدارات الثلاث، أو أعدادهم بحسب كل إدارة، أو طريقة اختيار المشاركين، أو خصائصهم الديموغرافية والوظيفية .لذلك لا يمكن الجزم بأن العينة عشوائية أو قصدية أو متاحة، ولا يمكن تقدير نسبة تمثيلها للمجتمع قبل استكمال هذه البيانات من سجلات الشركة ومحاضر توزيع الاستبانة.

جدول رقم (2): يبين الاستبيان الموزع والمسترد والمحلل

البيان	العدد
الاستبيان الموزع	40
الاستبيان المسترد	36
الاستبيان المستبعد	1
الاستبيان القابل للتحليل	35

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة
http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

3- تحليل الاستبيان:

بعد تحديد الاستبانات الصالحة للتحليل، استخدم الباحثان التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف استجابات العينة .ويجب أن يقتصر اختبار الفرضيات على المحاور التي تتوافر لها بيانات مكتملة، مع عدم إدراج محور شفافية التقارير المالية في النتائج أو المتوسط الإجمالي قبل استكمال بياناته.

- المحور الأول :اتجاهات أفراد العينة بشأن مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة.
- المحور الثاني :اتجاهات أفراد العينة بشأن العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية.

ونشير إلى أنه تم احتساب النسبة المئوية والمتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات محاور البحث ومن ثم استخراج النسبة المئوية لكل محور، ولقبول أو رفض الفرضيات تم الاعتماد على الأساس الذي ينص على أنه إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من (3) يتم قبول الفرضية، وإذا كان أقل من أو يساوي (3) ترفض الفرضية، وكذلك تم الاعتماد على النسبة المئوية لمعرفة مدى اتفاق أفراد عينة البحث حول الفقرة، كما تم تحديد فئات درجات الموافقة وفقًا لمقياس ليكرث:

= (أكبر درجة – أقل درجة) / أكبر درجة

$= (5-1) / 5 = 0.80$

إذا يتم في كل مرة إضافة (0.80) لكل فئة من فئات المقياس لكي نجدد درجات الموافقة،

ولتوضيح ذلك يتم عرض هذا الجدول:

جدول رقم (3): يبين فئات درجات الموافقة

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الفئات	4.2-5	3.4-4.2	2.6-3.4	1.8-2.6	1-1.8

استخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الاستجابات حول المتوسط الحسابي .وكلما انخفضت قيمته دل ذلك على تقارب أكبر في الاستجابات، وكلما ارتفعت دل ذلك على

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة
http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

تشتت أكبر .ولا يصح اعتبار القيم الأقل من (1.50) دليلاً آلياً على التجانس والأكبر منها دليلاً على التجانس؛ إذ ينبغي تفسير القيمة في سياق المقياس وطبيعة البيانات.

1- تحليل فقرات المحور الأول: والذي ينص على (مدى التزام شركة ليبيا نفط المشتركة بتطبيق مبادئ الحوكمة):

جدول رقم (4): يبين مدى التزام شركة ليبيا نفط المشتركة بتطبيق مبادئ الحوكمة

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	النسبة المئوية
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
1.لدى الشركة سياسات مكتوبة وواضحة لتطبيق مبادئ الحوكمة.	7	16	7	5	0	3.714	0.957	موافق	%74
2.نظام الحوكمة داخل الشركة يتم مراجعته وتحديثه بشكل دوري.	7	16	10	2	0	8003.	330.8	موافق	%76
3. الإدارة العليا بالشركة ملتزمة فعلياً بتطبيق الحوكمة.	6	22	5	1	1	3.886	8320.	موافق	%78
4.الموظفون يدركون أهمية الحوكمة في تحسين أداء الشركة.	6	18	5	3	3	3.600	0.857	موافق	%72
5. الشركة توفر التدريب للعاملين حول مبادئ الحوكمة وأهميتها.	4	13	8	6	4	3.200	1.213	محايد	%64
6.هناك التزام بتطبيق معايير السلوك المهني والأخلاقي.	9	20	6	0	0	4.086	6580.	موافق	%82
7.يتم تطبيق مبدأ المساءلة بفاعلية داخل الشركة.	6	19	5	5	0	7433.	9190.	موافق	%75
8. لجان المراجعة الداخلية تعمل باستقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية.	10	21	4	0	0	4.171	0.618	موافق	%83
9. الشركة تقوم بالإفصاح عن نتائجها المالية في المواعيد المحددة.	7	17	6	5	0	7433.	0.950	موافق	%75
المتوسط الحسابي العام/ الانحراف المعياري العام	3.771	0.871	موافق						

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة
http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

ويتضح من الجدول رقم (4) والذي يبين آراء أفراد العينة في المحور الأول والمتعلق بمدى التزام شركة ليبيا نفط المشتركة بتطبيق مبادئ الحوكمة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة كما يلي:

1- **الفقرة الثامنة** والتي تنص على أن لجان المراجعة الداخلية تعمل باستقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية، وبلغ المتوسط الحسابي لها (4.171) ويفسر هذا الاتجاه بأن غالبية المبحوثين يميلون إلى درجة الموافقة على وجود استقلالية واضحة للجان المراجعة، وهو ما يعكس قوة البنية الرقابية داخل الشركة، ويعتبر مؤشرًا مهمًا على فاعلية الحوكمة ومصداقية عمليات المراجعة المطبقة بالشركة.

2- الفقرة السادسة والتي تنص على وجود التزام بتطبيق معايير السلوك المهني والأخلاقي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.086) ويُظهر هذا المتوسط توجه إجابات المبحوثين نحو درجة الموافقة، وهو ما يعبر عن إدراك المبحوثين لوجود التزام بالسلوك المهني والأخلاقي، دون أن يثبت بمفرده مستوى الالتزام الفعلي.

3- الفقرة الثالثة والتي تنص على أن الإدارة العليا بالشركة ملتزمة فعلياً بتطبيق الحوكمة، وبلغ المتوسط الحسابي للفقرة (3.886) ويعكس ذلك اتجاهاً إيجابياً من المبحوثين نحو درجة الموافقة، بما يشير إلى اتجاه آراء المبحوثين نحو الموافقة على العبارة.

4- الفقرة التاسعة والتي تنص على الشركة تقوم بالإفصاح عن نتائجها المالية في المواعيد المحددة، والفقرة السابعة والتي تنص على تطبيق مبدأ المساءلة بفاعلية داخل الشركة، وبلغ المتوسط الحسابي لهما (3.743) ويفسر هذا المتوسط توجه المبحوثين نحو درجة الموافقة، وهو ما يعكس تقييم المبحوثين للمساءلة والإفصاح، ولا يغني عن فحص سجلات الإفصاح الفعلية ومواعيدها.

5- **الفقرة الأولى** والتي تنص على أن لدى الشركة سياسات مكتوبة وواضحة لتطبيق مبادئ الحوكمة، وبلغ المتوسط الحسابي لها (3.714) ويشير هذا المتوسط إلى توجه نحو درجة

6- الموافقة المعتدلة، مما يعني وجود وثائق تنظيمية رسمية للحوكمة، لكن ربما لا تزال بحاجة إلى تطوير أو تفعيل أكبر لضمان فهمها وتطبيقها بشكل شامل، إلا إن هناك

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

بعض المبحوثين بنسبة قد أجابوا بمحايد حيث يروا إن الشركة تحتاج إلى سياسات مكتوبة بشكل أكثر وضوح.

7- **الفقرة الثانية** والتي تنص على أن نظام الحوكمة داخل الشركة يتم مراجعته وتحديثه بشكل دوري، وبلغ المتوسط (3.600) وتدل هذه النتيجة على قرب إجابات المبحوثين من درجة الموافقة، إلا أنها تلامس درجة الحياد، مما يشير إلى احتمال ضعف التواصل حول هذا الجانب أو أن عملية التحديث موجودة ولكنها غير واضحة لجميع العاملين.

8- الفقرة الرابعة والتي تنص على أن الموظفين يدركون أهمية الحوكمة في تحسين الأداء واستدامته، وبلغ المتوسط (3.200) ويفسر ذلك بأن إجابات المبحوثين تميل إلى درجة الحياد، وهو ما يشير إلى أن اتجاه الإجابات أقرب إلى الحياد، بما يستدعي التحقق من مستوى الوعي بوسائل إضافية.

9- الفقرة الخامسة والتي تنص على أن الشركة توفر التدريب للعاملين حول مبادئ الحوكمة وأهميتها، وبلغ متوسطها الحسابي تقريباً (3.000) ويُظهر هذا المتوسط أن المبحوثين يتجهون إلى درجة الحياد، وهو ما يشير إلى حياد إجابات المبحوثين، ولا يكفي وحده للجزم بغياب التدريب أو ضعفه الفعلي.

تحليل فقرات المحور الثاني: والذي ينص على (تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية):

جدول رقم (5): يبين مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	النسبة المئوية
1.الحوكمة تضمن أن التقارير المالية تعكس الأداء الحقيقي للشركة.	6	19	6	4	0	3.771	0.877	موافق	%75
2.تطبيق مبادئ الحوكمة يساهم	6	20	5	4	0	3.800	0.868	موافق	%76

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة
http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	النسبة المئوية
في تحسين دقة التقارير المالية.									
3.وجود رقابة فعالة من مجلس الإدارة يحسن جودة التقارير المالية.	11	21	3	0	0	4.229	0.598	موافق بشدة	%85
4.وجود لجان مراجعة مستقلة يرفع من جودة البيانات المالية المعروضة.	5	16	8	6	0	3.571	1.103	موافق	%71
5.التزام الإدارة بمعايير الحوكمة يعزز الثقة في نتائج التقارير المالية.	9	17	6	3	0	3.914	0.917	موافق	%78
6.نظام الحوكمة يساعد على تحسين جودة المعلومات المقدمة للمساهمين.	13	13	7	2	0	4.057	0.924	موافق	%81
7.تطبيق مبادئ الحوكمة على وقتية اصدار التقارير المالية في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة.	7	16	9	3	0	3.771	0.877	موافق	%75
8.تطبيق الحوكمة يسهم في إعداد تقارير مالية أكثر وضوحًا وشمولية.	8	20	6	1	0	4.000	0.618	موافق	%80

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة
http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	النسبة المئوية
9.تحسين جودة التقارير المالية يؤدي إلى قرارات إدارية أكثر دقة.	8	22	5	0	0	4.086	0.915	موافق	%82
10.نظام الحوكمة يساعد في تقليل الأخطاء والمخالفات المحاسبية.	10	19	3	3	0	4.029	0.857	موافق	%81
المتوسط الحسابي العام/ الانحراف المعياري العام	3.923		78.5%						

ويتضح من الجدول رقم (5) والذي يبين آراء أفراد العينة في المحور الثاني والمتعلق بتأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة كما يلي:

1- **الفقرة الثالثة** والتي تنص على أن وجود رقابة فعالة من مجلس الإدارة يحسن جودة التقارير المالية، وقد بلغ المتوسط الحسابي (4.229) يُظهر هذا المتوسط اتجاهاً قوياً نحو الموافقة، مما يعكس إدراك المبحوثين أن الرقابة الإدارية الفعالة تعزز دقة البيانات المالية، تقلل الأخطاء المحاسبية، وتزيد من موثوقية المعلومات التي تعتمد عليها الإدارة في صنع القرار.

2- **الفقرة التاسعة** والتي تنص على أن تحسين جودة التقارير المالية يؤدي إلى قرارات إدارية أكثر دقة، وقد بلغ المتوسط الحسابي (4.086) وتشير النتيجة إلى اتفاق مرتفع بين المبحوثين، مما يعكس الأثر المباشر للحوكمة في تعزيز اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة والدقيقة بناءً على بيانات مالية موثوقة.

3- **الفقرة السادسة** والتي تنص على أن نظام الحوكمة يساعد على تحصين جودة المعلومات المقدمة للمساهمين، وقد بلغ المتوسط الحسابي (4.057) يدل هذا المتوسط على إدراك المبحوثين أن التزام الإدارة بالحوكمة عنصر محوري لرفع مستوى الشفافية

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

والمصداقية، وهو ما يتسق مع الأدبيات التي تعتبر التزام الإدارة مؤشرًا رئيسيًا لجودة التقارير المالية.

4- **الفقرة العاشرة** والتي تنص على أن نظام الحوكمة يساعد في تقليل الأخطاء والمخالفات المحاسبية، وقد بلغ المتوسط الحسابي (4.029) وتشير النتائج إلى أن المبحوثين يرون أن الحوكمة تعمل كآلية وقائية لتقليل الأخطاء، مما يدعم موثوقية ودقة التقارير المالية.

5- **الفقرة الثامنة** والتي تنص على أن تطبيق الحوكمة يساعد في إعداد تقارير مالية أكثر وضوحًا وشمولية، وقد بلغ المتوسط الحسابي (4.000) وتوضح النتائج أن المبحوثين يرون أن الحوكمة تسهم في تحسين الإفصاح المالي وتقديم تقارير واضحة وشاملة تلبي احتياجات جميع المستخدمين الداخليين والخارجيين.

6- **الفقرة الخامسة** والتي تنص على أن التزام الإدارة بمعايير الحوكمة يعزز الثقة في نتائج التقارير المالية، وقد بلغ المتوسط الحسابي (3.914) ويشير هذا المتوسط إلى أن الدور القيادي للإدارة في الالتزام بالحوكمة عنصر أساسي لزيادة الثقة في النتائج المالية.

7- **الفقرة الثانية** والتي تنص على أن تطبيق مبادى الحوكمة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية، وقد بلغ المتوسط الحسابي (3.800) ويعكس ذلك إدراك المبحوثين لأهمية المبادئ الأساسية للحوكمة في رفع جودة التقارير، حتى لو لم يصل تأثيرها إلى مستوى الرقابة الفعالة.

8- **الفقرة الأولى** والتي تنص على الحوكمة تضمن أن التقارير المالية تعكس الأداء الحقيقي للشركة **والفقرة السابعة** التي تنص على تطبيق مبادئ الحوكمة يعزز وقتية إصدار التقارير المالية بطريقة عادلة، وبلغ متوسطهم الحسابي (3.771) ويشير المتوسط إلى أن المبحوثين يرون أن الحوكمة تؤثر على دقة البيانات المالية ووقت إصدار التقارير، ما يعكس الشفافية والعدالة في إيصال المعلومات لجميع أصحاب المصلحة.

9- **الفقرة الرابعة** والتي تنص على أن وجود لجان مراجعة مستقلة يرفع من جودة البيانات المالية المعروضة، وقد بلغ المتوسط الحسابي (3.571) ويظهر هذا المتوسط أن المبحوثين يرون أهمية اللجان المستقلة في رفع جودة التقارير، لكنها تعتبر أقل تأثيرًا مقارنة بالعناصر الأخرى مثل الرقابة الإدارية أو الالتزام بالحوكمة.

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة
http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

4-اختبار الفرضيات:

بعدما أن تم تحليل البيانات الخاصة بكل محور من محاور البحث وذلك من خلال إيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة، ومن ثم إيجاد المتوسط الحسابي لكل محور، تم اختبار الفرضيات وفق لكل محور من محاور البحث، وقد قام الباحثان بإعداد الجدول التالي الذي يبين محاور البحث والمتوسط الحسابي ودرجة الموافقة لكل محور، ومن ثم إيجاد المتوسط الحسابي الإجمالي لمحاور البحث الثلاث:

جدول رقم (6): يبين اختبار فرضيات البحث

المحور	العنوان	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
الأول	مدى التزام شركة ليبيا نفط المشتركة بتطبيق مبادئ الحوكمة.	3.771	موافق
الثاني	تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية.	3.857	موافق
	المتوسط الحسابي الإجمالي	3.814	موافق

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى القائلة (مدى التزام شركة ليبيا نفط المشتركة بتطبيق مبادئ الحوكمة):**

ويتضح من الجدول رقم (6): أن المتوسط الحسابي العام للمحور الأول قد بلغ (3.771)، وهذا يعني أن آراء افراد العينة حول هذا المحور تتجه نحو درجة الموافقة، أي أن معظم عينة البحث يوافقون على الأسئلة المتعلقة بالمحور" مدى التزام شركة ليبيا نفط المشتركة بتطبيق مبادئ الحوكمة" وبذلك نقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على التزام شركة ليبيا نفط المشتركة بتطبيق مبادئ الحوكمة، وبالتالي يمكن الإجابة عن السؤال الفرعي الأول بأن هناك التزام من قبل الشركة محل الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة.

- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية القائلة (إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤثر على جودة التقارير المالية):**

ويتضح من الجدول رقم (6): أن المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني بلغ (3.857)، وهذا يعني أن آراء افراد العينة حول هذا المحور تتجه نحو درجة الموافقة، أي أن معظم

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

عينة البحث يوافقون على الأسئلة المتعلقة بالمحور" تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية "

وبذلك نقبل الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على " إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤثر على جودة التقارير المالية"، وبالتالي سيتم الإجابة على السؤال الفرعي الثاني بأن هناك تأثير لتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركة محل الدراسة على جودة التقارير المالية.

- **اختبار الفرضية الرئيسية القائلة (يوجد أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية بشركة ليبيا نفط المشتركة):**

ويتضح من الجدول رقم (6): أن المتوسط الحسابي الإجمالي للمحاور الثلاث (3.814)، وهذا يعني آراء أفراد عينة البحث حول الفرضيات الاثنان تتجه نحو درجة الموافقة، أي أن معظم عينة البحث أجابوا بموافق على جميع الأسئلة التي طرحها الاستبيان، وبالتالي يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها قبول الفرضية الرئيسية التي تنص " يوجد أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية "، وهذا يعني أن الشركة على دراية بمدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على التقارير المالية ، وبالتالي سيتم الإجابة عن السؤال الرئيسي بنعم إن تطبيق مبادئ الحوكمة من قبل الشركة سيؤثر بشكل فعّال على جودة التقارير المالية، وذلك لأن التقارير المالية تبين المركز المالي لشركة ونتيجة أعمالها، وكما تساهم في اتخاذ القرارات من قبل الأطراف ذات العلاقة.

أولا: احتساب اختبار T-Test

استناداً إلى البيانات المتحصل عليها يمكن تلخيص البيانات في الاتي:

جدول رقم (7) بيانات الافتراضات الاحصائية

البيان	المحور الاول	المحور الثاني
عنوان المحور	الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة	تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية
حجم العينة	35	35
المتوسط الحسابي	3.771	3.857

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة
http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

الانحراف المعياري	0.871	0.867
المتوسط الفرضي	3	3
درجات الحرية	34	34
مستوى المعنوية	0.05	0.05

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتوسط الحسابي = 3.771 والانحراف المعياري = 0.871 وبالتعويض في المعادلة:

t=3.771-30.871/35t=5.237 قيمة الدلالة الإحصائية:(Sig. 2-tailed)

P = 0.0000085 وبما أن0.05 > P فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

وبذلك يمكن القول أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط المعياري (3)، ولصالح المتوسط الحسابي للعينة، مما يؤكد وجود مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في شركة ليبيا نفط المشتركة.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية: المتوسط الحسابي = 3.857 الانحراف المعياري = 0.867 وبالتعويض: t=3.857-30.867/35t=5.848 قيمة الدلالة الإحصائية:

P=0.0000014 وبما أن0.05>P : فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

وبذلك يمكن القول انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الفرضي (3)، ولصالح المتوسط الحسابي للعينة، مما يشير إلى أن أفراد العينة يدركون وجود تأثير إيجابي لتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية.

ثالثاً: نتائج اختبار الفرضيات باستخدامT-Test

بعد الانتهاء من التحليل الوصفي لبيانات الاستبيان، والذي تضمن احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات ومحاور البحث، تم الانتقال إلى اختبار الفرضيات إحصائياً باستخدام اختبار T لعينة واحدة(One-Sample T-Test) ، وذلك بهدف

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

التحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الفرضي البالغ (3)، والذي يمثل درجة الحياد على مقياس ليكرت الخماسي.
وقد تم اعتماد مستوى معنوية (0.05)، وحجم عينة بلغ (35) مفردة، ودرجات حرية بلغت (34).

جدول رقم (8): نتائج اختبار الفرضيات باستخدام اختبار T لعينة واحدة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	درجات الحرية	Sig. (2-tailed)	القرار
المحور الأول	3.771	0.871	5.237	34	0.000008	قبول H1
المحور الثاني	3.857	0.867	5.834	34	0.000001	قبول H1

وأظهرت نتائج الاختبار ما يلي:

1. الفرضية الفرعية الأولى : بلغ المتوسط الحسابي لمحور مدى التزام شركة ليبيا نفط المشتركة بتطبيق مبادئ الحوكمة (3.771)، وبلغت قيمة T المحسوبة (5.237)، في حين بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000008)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الفرضي، ولصالح المتوسط الحسابي للعينة. وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، بما يؤكد وجود مستوى ذي دلالة إحصائية من الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركة محل الدراسة.
2. الفرضية الفرعية الثانية :بلغ المتوسط الحسابي لمحور تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية (3.857)، وبلغت قيمة T المحسوبة (5.848)، وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000001)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الفرضي، ولصالح المتوسط الحسابي للعينة. وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، بما يدعم وجود تأثير إيجابي لتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية وفقاً لآراء أفراد العينة.

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة
http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

خامساً: الاستنتاج

تشير نتائج اختبار الفرضيات باستخدام اختبار T–Test إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كلا المحورين عند مستوى معنوية (0.05)، حيث جاءت المتوسطات الحسابية أعلى من المتوسط الفرضي (3)، كما جاءت قيم الدلالة الإحصائية أقل من مستوى المعنوية المعتمد، وبناء عليه، تدعم النتائج الفرضيتين الفرعيتين، كما تدعم الفرضية الرئيسية للبحث من حيث اتجاه آراء أفراد العينة.

النتائج والتوصيات:

1- النتائج

بناءً على التحليلات الإحصائية السابقة، فقد توصل الباحثان لمجموعة من النتائج يمكن بيانها في آلاتي:

1) أظهرت إجابات أفراد العينة على المحور الأول متوسطاً حسابياً قدره(3.771) ، بما يشير إلى اتجاه نحو الموافقة على العبارات المتعلقة بالالتزام بمبادئ الحوكمة.
2) سجلت العبارة المتعلقة باستقلالية لجان المراجعة أعلى متوسط في المحور الأول (4.171)، وهو ما يعبر عن تقييم إيجابي من المبحوثين، ويحتاج التحقق من الاستقلالية الفعلية إلى فحص ميثاق اللجنة ومحاضرها وخطوط تبعيتها.
3) بلغ المتوسط المعاد احتسابه لمحور جودة التقارير المالية (3.923) وفق التكرارات المنشورة، بما يشير إلى اتجاه آراء أفراد العينة نحو الموافقة على العبارات، على أن الدلالة الإحصائية للمحور لا تزال بحاجة إلى إعادة الاختبار.
4) جاءت استجابات أفراد العينة بشأن التدريب والوعي في مستويات أدنى نسبياً من بعض عبارات المحور الأول، بما يشير إلى أهمية التحقق من كفاية برامج التدريب والتوعية، دون الجزم بغيابها.

2- توصيات البحث

في ضوء نتائج التي توصل إليها البحث فقد تم صياغة مجموعة من التوصيات، والتي يوصي الباحثان الشركة بأخذها في الاعتبار ويمكن بيانها فيما يلي:

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

1) إجراء مراجعة مؤسسية موثقة لسياسات الحوكمة ومدى تحديثها، وربط نتائج المراجعة بخطة تحسين ومسؤوليات ومواعيد تنفيذ محددة.
2) تعزيز استقلالية وظيفة المراجعة ولجانها وفق الهيكل التنظيمي ومواثيق العمل، مع توثيق خطوط التبعية ومحاضر الاجتماعات وآليات متابعة التوصيات.
3) إعداد برنامج سنوي للتوعية والتدريب في الحوكمة وجودة التقارير المالية، مع تحديد الفئات المستهدفة وقياس أثر التدريب قبل التنفيذ وبعده.
4) تطوير إجراءات الرقابة الداخلية والإفصاح المالي، وإجراء اختبارات دورية على دقة البيانات واكتمالها وتوقيت إصدار التقارير، بما يوفر أدلة موضوعية مكملة لآراء الاستبيان.

المراجع:

حمزة، برابح. (2018). الحوكمة ودورها في تحسين التسيير للجهاز الإداري المحلي ومتطلبات التطبيق. (الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع)

حمزة، محمد سليمان. (2022). الحوكمة الرشيدة. (السودان: مكتبة الوطنية)

كافي، مصطفى يوسف. (2013). الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات. (الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع)

المشهداني، إيمان شيحان، طالب، علاء فرحان. (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي. (الأردن: دار صفاء عمان)

سليمان، محمد مصطفى. (2006). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري. (مصر: الدار الجامعية)

العشماوي، محمد عبد الفتاح، خليل، عطا الله واد. (2008). الحوكمة المؤسسية. (مصر: مكتبة الحرية)

أبو حمام، ماجد إسماعيل. (2009). أثر قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (رسالة ماجستير غير منشورة، غزة)

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة
http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38

أبو عموري، عوض صالح. (2018). أثر استخدام مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية (رسالة ماجستير منشورة، السودان)

أبو مورسي، أشرف درويش. (2008). حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية (رسالة ماجستير غير منشورة، غزة)

بهلول، نهاد، بلخيري، نور الهدى. (2023). حوكمة الشركات (رسالة ماجستير منشورة، الجزائر)

الطرمان، انس محمد. (2009). دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (رسالة ماجستير منشورة، الأردن)

قويدر، أكرم محمد. (2015). مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة (رسالة ماجستير منشورة، غزة)

جمانة، تحريشي. (2012). حوكمة الشركات ... المفهوم والمبادئ. (مجلة البدر، جامعة بشار، المجلد 04، العدد 06)

سمسوم، صليحة. (2022). حليل العلاقة التكاملية بين الشفافية والإفصاح المحاسبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية. (مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، الجزائر، المجلد 16، العدد 02)

غادر، محمد ياسين. (2012). محددات الحوكمة ومعاييرها. المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس–لبنان، 15–17 ديسمبر

معتز كبلان (2018) بعنوان" أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي. مجلة دراسات محاسبية.

البلوي، حنان. 2025/01/30. أثر قواعد الحوكمة المؤسسية على الافصاح وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية.

مدى الالتزام وأثر التطبيق لمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية في شركة ليبيا نفط المشتركة

http://www.doi.org/10.62341/istj-vol39-2-AL38